C

C 89/9
September 1989

المؤتمر العام

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ، روما

A

الدورة الخامسة والعشرون

روما ، ١١ - ١٩٨٩/١١/٣٠

التطورات الأخيرة في منظومة الأمم المتحدة التي تهم المنظمة

بيان المحتويات

	الفقرات
مقدمة	١ - ٤
الأعمال التنفيذية من أجل التنمية	٥ - ١٠
الصندوق المشترك للسلع الأساسية	١١-١٤
مجلس الأغذية العالمي: الدورة الوزارية الخامسة عشرة	١٥-٢٤
فريق المهمات المعنى بالتنمية الريفية والتابع للجنة التنسيق الادارية: الدورة السابعة عشرة	٢٥-٣٧
البيئة: مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة: الدورة الخامسة عشرة	٣٨-٥٨
العلاقات مع مؤسسات التمويل الدولية	٥٩-٧٦
تصفية الاستعمار والمسائل المرتبطة به	٧٧-٨٣

مقدمـــة

١ – نظر مجلس المنظمة، أثناء دورته الخامسة والتسعين التى عقدت فى يونيو/حزيران ١٩٨٩، فى "التطورات الأخيرة فى منظومة الأمم المتحدة التى تهم المنظمة" استنادا الى الوثيقة CL 95/17 بتاريخ مايو/أيار ١٩٨٩. وترد مناقشات المجلس واستنتاجاته بشأن هذا البند من جدول أعماله فى تقريره المضمن فى الوثيقة CL 95/REP (الفقرات ١٣٥–١٥١).

٢ – وتقدم هذه الوثيقة استعراضا موجزا للتطورات الجارية فى بعض المجالات والتى لم تشملها الوثيقة CL 95/17، كما تستكمل المعلومات عن عدد من الموضوعات التى ورد ذكرها فى الوثيقة CL 95/17. وتجدر الاشارة الى أن الوثيقة لن تغطى التطورات الجارية فى بعض المجالات مثل اعداد الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائى الرابع، والمؤتمر الدولى للتغذية، وجولة أوروغواى للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف، ودور المرأة فى التنمية، واتفاقية العلاقات بين المنظمة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو)، اذ أنها مقدمة الى المؤتمر فى وثائق منفصلة.

٣ – ومرة أخرى تركزت الجهود، مثلما تركزت فى حالة الوثيقة CL 95/17، على ضمان أن تتسم هذه الوثيقة بقدر أكبر من التحليل والايجاز والمعلومات. وقد روعيت وجهات نظر المجلس فى هذا الشأن، حسبما أعرب عنها أثناء دورتيه الرابعة والتسعين والخامسة والتسعين (الفقرة ١٠٧ من الوثيقة CL 94/REP، والفقرة ١٣٥ من الوثيقة CL 95/REP) عند اعداد هذه الوثيقة.

٤ – وليس من المطلوب من المؤتمر اتخاذ أى عمل محدد بشأن أى جزء من أجزاء هذه الوثيقة.

الأعمال التنفيذية من أجل التنمية

٥ – أحيط مجلس المنظمة علما، أثناء دورته الخامسة والتسعين التى عقدت فى يونيو/حزيران ١٩٨٩، بالتطورات المتعلقة بهذا الموضوع. وقد واصلت المنظمة متابعتها الوثيقة للمسائل المتعلقة بالأعمال التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة بأكملها فى كافة محافل الأمم المتحدة.

٦ – عقد مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة الانمائى الانمائى دورته السادسة والثلاثين فى نيويورك فى الفترة ٥ – ١٩٨٩/٦/٣٠. وقد كرست الجلسات التى عقدت على مستوى عال من جلسات الدورة لاستعراض السياسات المتعلقة بدور البرنامج فى فترة التسعينات. وكانت أمام هذه الجلسات ورقة بعنوان "برنامج الأمم المتحدة الانمائى والتنمية العالمية

بحلول عام ٢٠٠٠" ، تناولت المسائل ذات الارتباط المباشر بالأعمال التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة بأكملها. وساهمت المنظمة، فى المناقشات المستفيضة التى دارت بشأن هذه المسألة، بعد أن كانت قد تابعت عن كثب فى مرحلة سابقة المراحل المختلفة لاعداد محتوى هذه الوثيقة. وكان الاهتمام الأول للمنظمة، مثلها فى ذلك مثل بقية الوكالات المتخصصة الأخرى، منصبا على ضرورة مواصلة تقديم الخبرات الفنية الموجودة فى المنظومة وخبراتها المكتسبة العريضة بشكل كامل للبلدان النامية المستفيدة من خلال الأنشطة التنفيذية. كذلك ساهمت المنظمة فى المناقشات التى دارت بشأن الموضوعات الأخرى المعروضة على مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة الانمائى. ويجدر التذكير بأن مجلس ادارة البرنامج وافق على مشروع عالمى ضخم لدعم البرنامج المشترك بين المنظمة والبرنامج لوضع استراتيجيات بديلة لمكافحة الجراد الصحراوى مقبولة بيئيا .

٧ - كذلك تعاونت المنظمة تعاونا نشطا مع مجموعة الخبراء الذين عينهم برنامج الأمم المتحدة الانمائى فى اعداد الترتيبات " اللاحقة" لسداد تكاليف الدعم من البرنامج (التى ستطبق اعتبارا من ١٩٩٢ وما بعده)، حسبما ورد توضيحه فى الوثيقتين المقدمتين للدورة الثامنة والخمسين للجنة البرنامج والدورة السادسة والستين للجنة المالية. وسيواصل احاطة الأجهزة الرئاسية للمنظمة علما بما يستجد من تطورات فى هذا الصدد .

٨ - كما شاركت المنظمة، وبوجه خاص من خلال جهاز اللجنة الاستشارية للمسائل الموضوعية (الأنشطة التنفيذية)، واستجابة لمختلف القرارات الصادرة عن الجمعية العامة (خاصة القرارين ١٩٦/٤٢ و ١٩٩/٤٣)، فى المناقشات التى دارت بشأن المسائل المرتبطة بالأنشطة التنفيذية، مثل البرمجة، ودور المنسقين المقيمين، وتنسيق الاجراءات، والهياكل التنظيمية للمكاتب الميدانية، والمشتريات، ومبدأ التمويل المركزى. وترد معالجة الكثير من هذه الموضوعات الآن فى التقرير المقدم من المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادى الدولى من أجل استعراض السياسات الشامل من جانب المجلس الاقتصادى والاجتماعى والجمعية العامة فى ١٩٨٩، وهو الاستعراض الذى يجرى كل ثلاث سنوات .

٩ - وشاركت المنظمة فى المداولات التى جرت فى المجلس الاقتصادى والاجتماعى بشأن استعراض الثلاث سنوات فى يوليو/تموز ١٩٨٩، حيث أيد عدد من المندوبين، حسبما أبرزه التقرير، أهمية بناء القدرات القطرية فى البلدان المستفيدة، وأكدوا الحاجة الى ضمان تنسيق الأنشطة الانمائية لمنظومة الأمم المتحدة. بيد أنه أشير الى أن تقرير المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادى الدولى يظل غير مكتمل، وبالتالى لم تصدر أى قرارات. وقد أوصى فى القرار الذى اتخذه المجلس الاقتصادى والاجتماعى بأن تكمل الجمعية العامة فى دورتها الرابعة والأربعين (١٩٨٩) استعراض الثلاث سنوات الشامل للسياسات. وتعتزم المنظمة المشاركة فى مناقشات الجمعية العامة فى هذا الشأن .

١٠ – وكان من بين التوصيات المقدمة من المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادى الدولى للمجلس الاقتصادى والاجتماعى، فى سياق المناقشات بصدد استعراض الثلاث سنوات، توصية تتعلق بقيام مكتبه باجراء "دراسة آفاق للاتجاهات الناشئة فى احتياجات التعاون الانمائى ونتائجها بالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة" • وسيواصل اجراء هذه الدراسة فى عدة مراحل متتابعة، تبدأ فى النصف الثانى من عام ١٩٨٩ وتمتد خلال ١٩٩٠• وقد نال اقتراح اجراء دراسة قدرا من التأييد العام فى المجلس الاقتصادى والاجتماعى، فضلا عن أنه سيخضع للمناقشة مرة أخرى أثناء الدورة الرابعة والأربعين للجمعية العامة• وأبدت المنظمة استعدادها للمساهمة فى اجراء الدراسة، وعزمها – حسبما كان ملائما – على عقد مناقشات مع المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادى الدولى فى هذا الصدد• اذ من المهم أن تشارك جميع الأطراف المعنية فى النظام الانمائى للأمم المتحدة فى هذه الدراسة وتساهم فى اجراء فحص شامل ومتكامل لكافة الطرق والوسائل من أجل الارتقاء بالأنشطة التنفيذية فى المستقبل، مع مراعاة أنه لابد من أن تكون هذه الأنشطة التنفيذية أداة لتسخير الطاقات الضخمة للمنظومة فى سبيل تحقيق الفائدة القصوى للبلدان النامية المستفيدة •

الصندوق المشترك للسلع الأساسية

١١ – حسبما ورد فى التقرير الذى قدم للمجلس، فى دورته الخامسة والتسعين التى عقدت فى يونيو/حزيران ١٩٨٩، فان اتفاقية انشاء الصندوق المشترك للسلع الأساسية المبرمة فى عام ١٩٨٠، تصبح سارية المفعول حالما : (١) صادق عليها، قبلها أو وافق عليها ٩٠ بلدا كحد أدنى، وبما يعادل، على الأقل، ثلثى المساهمات المباشرة فى رأسمال الصندوق البالغ ٤٧٠ مليون دولار، و (٢) تغطية نسبة ٥٠ فى المائة، على الأقل، من المبلغ المستهدف للتعهدات بالمساهمات الطوعية للحساب الثانى للصندوق ومقداره ٢٨٠ مليون دولار• وفى حين أن الشرط الأخير تحقق سريعا عقب اقرار الاتفاقية، فان الشرط الأول لم يتحقق الّا فى يوليو/تموز ١٩٨٨• واثر ذلك عقد ممثلو الدول التى كانت بحلول سبتمبر/أيلول ١٩٨٣ قد صادقت على الاتفاقية المنشأة للصندوق المشترك وعددها ٦٤ دولة، اجتماعا فى نيويورك بتاريخ ١٩٨٩/٦/١٩ وقرروا أن الصندوق المشترك قد دخل حيز التنفيذ رسميا فى ذلك التاريخ •

١٢ – وعقد مجلس ادارة الصندوق المشترك اجتماعه السنوى الأول فى شهر يوليو/تموز ١٩٨٩، حيث عين المدير الادارى للصندوق واختار مدينة امستردام موقعا للمقر الرئيسى له• كذلك انتخب المجلس ٢٦ مديرا تنفيذيا ومناوبيهم للمجلس التنفيذى للصندوق الذى يتكون من ٢٨ عضوا• وينتظر أن يعين الاجتماع السنوي الثانى لمجلس الادارة الذى يرجح أن يعقد فى يوليو/تموز ١٩٩٠، المديرين التنفيذيين المتبقين ومناوبيهما لفترة السنتين

المتبقيتين. وقد وجه مجلس ادارة الصندوق المجلس التنفيذى، بأن يعرض على الاجتماع السنوى الثانى لمجلس الادارة مشروعات نصوص للمسائل التنظيمية، بما فيها نصوص لوائح وقواعد ادارة عمل الصندوق، واتفاقيات العلاقات مع مختلف المؤسسات المتعاونة، ولوائح وقواعد عمليات الحسابين الأول والثانى، وذلك لكى يتسنى للصندوق مباشرة أعماله فى أقرب وقت ممكن .

١٣ - وينتظر أن يساهم الحساب الأول فى تمويل عمليات المخزونات السلعية فى اطار الاتفاقيات السلعية الدولية المرتبطة بالصندوق المشترك. ويهدف الحساب الثانى الى تمويل ما يتخذ من تدابير، بخلاف المخزونات، فى ميدان السلع، مثل أنشطة البحوث والتنمية، وتحسين الانتاجية وعمليات التسويق .

١٤ - ومن الجلى أن التطورات المرتبطة بالصندوق المشترك للسلع الأساسية تهم المنظمة بصورة مباشرة. وتنتظر المنظمة أن تكون لها ارتباطات بأنشطة الحساب الثانى للصندوق عندما يباشر أعماله، وذلك عملا بطلبات الأجهزة الرياسية للمنظمة التى أوصت، فى العديد من المناسبات، بضرورة أن تضع المنظمة ترتيبات للتعاون فيما بين جماعاتها الحكومية الدولية المختصة بالسلع والحساب الثانى للصندوق، والمساعدة فى اعداد المشروعات بغرض تمويلها بواسطة الصندوق. كما أن الدورات الأخيرة للجماعات الحكومية الدولية المختصة بالألياف الصلبة (أكتوبر/تشرين الأول ١٩٨٨)، والموز (أكتوبر/تشرين الأول ١٩٨٨)، والأرز (فبراير/شباط - مارس/آذار ١٩٨٩)، والبذور الزيتية والزيوت والدهون (مارس/آذار١٩٨٩)، واللحوم وجماعاتها الفرعية المختصة بالجلود الكبيرة والصغيرة (مارس/آذار ١٩٨٩) والجماعة الحكومية الدولية المختصة بالشاى (مايو/أيار ١٩٨٩)، اتفقت على دعوة المدير العام للمنظمة الى الاتصال بالصندوق المشترك عندما يباشر أعماله، ليطلب منه اعتبار هذه الأجهزة التابعة للمنظمة أجهزة سلعية دولية مؤهلة لرعاية ومتابعة المشروعات التى تخص كل منها والتى يمكن تمويلها من الحساب الثانى للصندوق المشترك. كذلك تقدمت اللجنة الفرعية لتجارة الأسماك، فى دورتها الثانية التى عقدت فى ١٩٨٨، بطلب مماثل للمدير العام. وقد رحب المجلس، فى دورته الخامسة والتسعين التى عقدت فى يونيو/حزيران ١٩٨٩، بقرارات الأجهزة السلعية الحكومية الدولية التابعة للمنظمة، وأعرب عن تأييده لها .

مجلس الأغذية العالمى : الدورة الوزارية الخامسة عشرة

١٥ - عقد مجلس الأغذية العالمى اجتماعه الوزارى الخامس عشر فى الفترة ٢٢-١٩٨٩/٥/٢٥ فى القاهرة، مصر . وكان البند الموضوعى الرئيسى فى جدول أعماله يتعلق بتنفيذ مبادرة قبرص لاستئصال الجوع فى العالم. ولقد دارت مناقشات المجلس استنادا الى التقرير الشامل المقدم من رئيس المجلس والذى تضمن استعراض حالة الجوع فى العالم بعد مضى ١٥

عاما من انعقاد موءتمر الأغذية العالمى (روما ١٩٧٤)، وتقدير مدى فعالية السياسات والبرامج الحالية الرامية الى استئصال الجوع، واقتراح برنامج للعمل التعاونى فى هذا المجال. وقد تركزت مداولات المجلس على الأعمال العاجلة التى ينبغى القيام بها، حيث أقرت استنتاجاته وتوصياته فى هذا الصدد تحت اسم اعلان القاهرة .

١٦ - وأشار المجلس، فى سياق استعراض حالة الجوع، الى أنه بالرغم من أن العالم يوفر الغذاء الآن لعدد أكبر من الناس بالمقارنة مع ما كانت عليه الأحوال وقت انعقاد موءتمر الأغذية العالمى، فان معدلات انتشار الجوع وسوء التغذية فى تزايد مطرد، بل وستواصل الزيادة مالم تتخذ تدابير أكثر فعالية لحماية الفقراء الجوعى. واعترف المجلس بأن الصعوبات الاقتصادية فى فترة الثمانينات زادت من تفاقم مشكلات وصول الأغذية الى من يحتاجونها. وشدد على أن الفقراء هم أكثر المتضررين من جراء تباطوء النشاط الاقتصادى، ولكنهم كثيرا ما كانوا أقل المستفيدين نصيبا من عائد توسع هذا النشاط .

١٧ - وفيما يتصل بالسياسات والبرامج الرامية الى استئصال الجوع وسوء التغذية، شدد المجلس على أنه لابد من أن تكون هذه السياسات والبرامج هى مرتكز أهداف السياسات القطرية. كما من الضرورى اجراء تغييرات فى السياسات تدعم هذه الأهداف وتركز على الجوانب الاجتماعية والثقافية، والاصلاحات الاقتصادية، والعمالة، والسياسات السكانية الرشيدة، والاستراتيجيات الغذائية الشاملة. وأعاد المجلس التأكيد على أهمية أن تقوم الاستراتيجيات الغذائية على ممارسات زراعية قابلة للاستمرار من وجهة النظر الايكولوجية .

١٨ - ورأى المجلس أن شروط تحقيق النمو الاقتصادى فى البلدان النامية لا تقتصر على تحسن البيئة الاقتصادية الدولية ووضع سياسات قطرية ملائمة فحسب، بل ويحتاج كذلك الى زيادة تدفق الموارد الى البلدان النامية وايجاد حل لمشكلات الديون الخارجية .

١٩ - وفيما يتعلق ببرامج المواءمة الاقتصادية الجارى تنفيذها فى الكثير من البلدان النامية، فان المجلس حين اعترف بأنه من السابق لأوانه فى الكثير من الحالات الحكم على ما ستكون عليه نتائجها فى المدى الطويل، شدد على أن هذه البرامج كثيرا ما أضرت ضررا بالغا بالفئات ذات الدخل المنخفض من السكان. وأكد المجلس أهمية ألا يقتصر الأمر على مجرد حماية مستوى الأمن الغذائى والأوضاع الاجتماعية للفئات ذات الدخل المنخفض أثناء فترة عمليات المواءمة، بل ان يشمل أيضا ادراج الأهداف طويلة الأجل للأمن الغذائى واستئصال الفقر، بصورة صريحة فى تصميم برامج المواءمة الهيكلية .

٢٠ - وأكد المجلس أهمية أن تلتزم جميع البلدان ببذل قصارى جهدها فى سبيل تحقيق نتيجة ايجابية لجولة أوروغواى للمفاوضات التجارية متعدّدة الأطراف فى اطار الجات. واتفق على ضرورة أن تأخذ المفاوضات بعين الاعتبار القضايا المرتبطة بضمان الأمن الغذائى .

٢١ – وشدد المجلس، فى نداءه للعمل، على أن الجوع هو ظاهرة من صنع الانسان الى حد كبير: فالخطأ البشرى أو الاهمال هو الذى يخلقه، واللامبالاة هى التى تبقيه، والعزيمة الانسانية هى التى تستطيع استئصاله. وانطلاقا من هذا المفهوم، قبل المجلس الخطوات التالية التى ورد تفصيلها فى برنامج العمل التعاونى الذى اقترحه رئيس المجلس كاطار للعمل من جانب الدول فرادى ومجتمعة من أجل استئصال الجوع :

(١) استعراض السياسات والبرامج، وتوفير الأمن الغذائى لجميع الناس، ووضع مجموعة متكاملة من التدابير التصحيحية لمعالجة أوجه القصور، وتقديم تقارير عما تحقق من تقدم الى الدورة السادسة عشرة لمجلس الأغذية العالمى،

(٢) بذل كافة الجهود من أجل القضاء خلال العقد المقبل على المجاعات وحالات الوفاة بسببها، والتخفيف الى حد كبير من سوء التغذية وحالات الوفاة بين الأطفال والحد من الجوع المزمن، والقضاء على الأمراض الرئيسية الناجمة عن نقص التغذية ،

(٣) وضع استراتيجيات للأغذية وتقييم هذه الاستراتيجيات وترشيدها باعتبارها أداة هامة لاستئصال الجوع فى اطار الجهود الانمائية العريضة الرامية الى النهوض بالمستوى المعيشى للسكان ،

(٤) التعاون فيما بين هذه البلدان، ومع غيرها من البلدان، فى جهودها لاستئصال الجوع وسوء التغذية ،

٢٢ – قبل المجلس بصورة مبدئية الاقتراح القاضى بعقد اتفاقية دولية لتسهيل الانتقال الآمن للمعونات الغذائية الى من يحتاجونها، وبوجه خاص دعم التدابير العملية التى يمكن اتخاذها لحماية أكثر الفئات حساسية من أضرار الاضطرابات المدنية والحروب والكوارث الطبيعية. ورؤى، فى هذا الصدد، أن من المهم أن تواصل البلدان المتبرعة تبسيط اجراءاتها الادارية من أجل أن تكون استجاباتها لطلبات الاغاثة من الطوارئ فى وقتها المناسب وبقدر أكبر من المرونة. ولقد أشارت كلتا النقطتين، الانتقال الآمن للمعونات الغذائية الطارئة وتعزيز الاجراءات لدى الجهات المتبرعة، نقاشا مستفيضا عند النظر فى تقرير مجلس الأغذية العالمى أثناء انعقاد الدورة الثانية العادية للمجلس الاقتصادى والاجتماعى فى ١٩٨٩. وبغض النظر عن أنه لم يتحقق الوصول الى اتفاق بصدد هذه النقاط، فان المجلس الاقتصادى وافق على قرار يرحب بوجه عام بهذا التقرير .

٢٣ – وشدّد مجلس الأغذية العالمى على الحاجة الى زيادة الدعم السياسى، حيث أكد ضرورة أن تكون قضية استئصال الجوع والفقر بندا رئيسيا فى جدول أعمال الدورة الخاصة

للجمعية العامة للأمم المتحدة المعنية بالتعاون الاقتصادى التى تقرر عقدها فى ابريل/نيسان ١٩٩٠، وهدفا محوريا للاستراتيجية الانمائية الدولية للأمم المتحدة فى التسعينات .

٢٤ - ورحبت المنظمة بهذه الفرصة لتقديم الدعم لمبادرة قبرص وبرنامج عمل مجلس الأغذية العالمى. فالدور المركزى للمنظمة فى مجال استئصال الجوع وسوء التغذية والفقر يلقى اعترافا كاملا. وتماشيا مع هذا الدور يمكن دعم اتجاه ونقاط تركيز الأعمال التى حددها برنامج العمل التعاونى لمجلس الأغذية العالمى، ودعوته بأن يعلن المجتمع الدولى أن الحصول على قدر كاف من الطعام هو حق أساسى من حقوق الانسان. واجمالا فان المنظمة تتفق مع أنماط العمل المحددة التى يوصى بها برنامج العمل التعاونى .

فريق المهمات المعنى بالتنمية الريفية والتابع للجنة التنسيق الادارية: الدورة السابعة عشرة

٢٥ - أحيط المؤتمر علما، أثناء دورته الرابعة والعشرين، بأعمال الاجتماع الخامس عشر لفريق المهمات المعنى بالتنمية الريفية التابع للجنة التنسيق الادارية. وعقب ذلك الاجتماع عقد فريق المهمات اجتماعين آخرين. وقد عقد الاجتماع السادس عشر لفريق المهمات فى مقر برنامج الأمم المتحدة الانمائى فى نيويورك فى الفترة ١١ - ١٣/٥/١٩٨٨. وأبلغ المجلس، فى دورته الرابعة والتسعين (الوثيقة CL 94/12 الفقرات ١٢٨-١٣٨) بنتائج أعمال الاجتماع السادس عشر لفريق المهمات .

٢٦ - وعقد الاجتماع السابع عشر لفريق المهمات فى مقر منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) فى فيينا فى الفترة ٥/٣١ - ١٩٨٩/٦/٢. حيث شارك فيه ممثلون عن ٢٠ منظمة من منظمات الأمم المتحدة. كما مثل فيه للمرة الأولى صندوق الأمم المتحدة لمكافحة اساءة استخدام العقاقير. وكانت المشاركة فى هذا الاجتماع على مستوى رفيع، وزادت نسبة الحضور فيه عن الاجتماعات التى سبقته فى السنوات الأخيرة. واستعرض فريق المهمات ما أنجز من أعمال منذ انعقاد اجتماعه الأخير وأقر برنامج عمل فريق المهمات ومجموعات العمل والخبراء المتخصصة التابعة له للفترة ١٩٨٩/١٩٩٠ .

٢٧ - وأحيط فريق المهمات علما ببعثات استعراض السياسات المقترحة المشتركة بين الوكالات برياسة المنظمة والتى من المقرّر ايفادها خلال ١٩٨٩/١٩٩٠ الى كل من مدغشقر ولاوس وسورينام واكوادور. كذلك قدمت المعلومات عن سير العمل فى الأنشطة المقررة للاحتفال بالذكرى العاشرة للمؤتمر العالمى للاصلاح الزراعى والتنمية الريفية. وكانت بعض من هذه الأنشطة قد نفذت بالفعل بمشاركة واسعة من جانب أعضاء فريق المهمات .

٢٨ – وقرر فريق المهمات الاحتفاظ بالآلية، التى كانت قد أنشئت فى ١٩٨٨، والتى يتاح للوكالات أن تبلغ من طريقها بعضها البعض مسبقا بما تعتزم تنفيذه من أنشطة فى المستقبل فى مجال التنمية الريفية، وذلك حرصا على تعزيز التعاون والتخطيط والبرمجة المشتركة لأنشطة التنمية الريفية فيما بين أعضاء فريق المهمات. وقد ساهمت هذه الترتيبات فى تعزيز التعاون بين الوكالات الأعضاء فى العام الماضى .

٢٩ – وقررت مجموعة الخبراء التابعة لفريق المهمات المختصة بالمشاركة الشعبية أن الضرورة تدعو الى وضع منهج لتنظيم تقديم التقارير، ومناقشتها من جانب مجموعة الخبراء :

(١) تطوير مفهوم المشاركة الشعبية ،
(٢) توجيه السياسات ،
(٣) الخبرات المكتسبة على الصعيد الميدانى فى مجال أنشطة التعاون الفنى ،
(٤) الأنشطة المشتركة بين الوكالات .

٣٠ – كما قررت مجموعة الخبراء ضرورة أن يكون التركيز، فى أعمالها فى المستقبل، منصبا على الترابط المشترك بين التعاون الفنى والمشاركة الشعبية من جهة، وادماج أسلوب المشاركة فى أنشطة التعاون الفنى والبرامج الأخرى من جهة ثانية .

٣١ – واتفقت مجموعة الخبراء المختصة بالرصد والتقييم على ضرورة تعزيز الخطوط التوجيهية العامة التى أعدت بمزيد من البراهين. اذ لابد من اعداد خطوط توجيهية محددة واختبارها لأغراض الرصد والتقييم فى مجالات بعينها، مثل القضايا النوعية، ومشاركة المستفيدين فى مشروعات التنمية الريفية، وتأثير المواءمة الهيكلية على المستفيدين من المشروعات. كذلك اقترحت مجموعة الخبراء بحث الطرق والوسائل الى ادخال منهجيات الرصد والتقييم فى أنشطة التدريب التى تضطلع بتنظيمها الوكالات الأعضاء فى فريق المهمات .

٣٢ – وقررت مجموعتا الخبراء أنه لابد من المشاورات والعمل المشترك فيما بينهما فيما يتصل بالتخطيط والاعداد لاجتماعاتهما، ولاجتماعات مجموعة العمل المختصة بتأثير السياسات الاقتصادية الشاملة على فقراء الريف .

٣٣ – كذلك أحيط فريق المهمات علما بالبرنامج الخاص باعداد التقرير الثالث عما أحرز من تقدم فى مجال الاصلاح الزراعى والتنمية الريفية فى اطار أعمال المتابعة للمؤتمر العالمى للاصلاح الزراعى والتنمية الريفية الذى ينتظر تقديمه لمؤتمر المنظمة فى ١٩٩١ وللمجلس الاقتصادى والاجتماعى فى ١٩٩٢، والدور الذى يمكن أن يضطلع به أعضاء فريق

المهمات فيما يتعلق بالمساهمة فى اعداد هذا التقرير. وأبدى فريق المهمات ارتياحه للتوصيات التى تقدم بها معظم أعضائه فيما يتصل باعداد الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائى الرابع، وقرر مواصلة المساهمة، بقدر ما أمكن، فى بلورة وتحديد القضايا التى ينبغى ادراجها فى الاستراتيجية، مع التركيز على جوانب تخفيف حدة الفقر فى المناطق الريفية وتحقيق الانتعاش الاقتصادى من خلال النمو والتنمية البشرية الشاملة .

٣٤ - وقد أعدّ العديد من الوكالات خطة عمل لتنفيذ الأنشطة الوارد سردها فى استراتيجيات استشراف المستقبل من أجل المرأة الريفية فى عام ٢٠٠٠. كما حث الأعضاء الآخرين فى فريق المهمات على صياغة خطط متوسطة الأجل مماثلة وادراج القضايا الخاصة بالمرأة، كلما كان ذلك ملائما، فى برامج عملهم، ولاسيما فى أنشطة الارشاد والتدريب والاتصالات والعمالة المنتجة .

٣٥ - وقرر فريق المهمات، عند فحصه لتقرير مجموعة العمل المختصة بتأثير السياسات الاقتصادية الشاملة على الفقراء فى الريف، ضرورة أن تواصل المجموعة عملها فيما يتصل بتخطيط المرحلة الثانية من الأنشطة وتنفيذها. وتشمل هذه الخطة اعداد نطاق الاختصاصات والترتيبات اللازمة لاجراء دراسات حالة قطرية لاختبار منهجية بسيطة كانت قد وضعت استنادا الى دراسة أعدتها مجموعة العمل فى ١٩٨٨/١٩٨٩. وينتظر أن تتمكن البلدان المعنية من تطبيق هذه المنهجية بنفسها اعتمادا على موارد محدودة لتحليل تأثير هذه السياسات على الفقراء فى الريف. وسيواصل برنامج الأمم المتحدة الانمائى دعمه المالى لهذه الدراسات، تشاركه فى ذلك الوكالات الأخرى ببعض المساهمات كلما أمكن ذلك .

٣٦ - كذلك ناقش فريق المهمات التقرير الذى أعدته وحدة التفتيش المشتركة عن تقييم أنشطة التنمية الريفية التى تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة فى ثلاثة من أقل البلدان نموا فى افريقيا، وأكد المساهمة القيمة لهذه التقرير فى اثبات فعالية الأعمال التى تنفذها الوكالات الأعضاء. وتقرر اجراء المزيد من المناقشات المستوفية بقدر أكبر للنتائج التى توصل اليها التقرير، وذلك فى اطار مجموعات الخبراء والتى ستقدم تقاريرها فيما بعد الى الاجتماع الثامن عشر لفريق المهمات التابع للجنة التنسيق الادارية والمعنى بالتنمية الريفية .

٣٧ - وكانت أهمية خلق فرص العمالة غير الزراعية كأداة لتعزيز التنمية الريفية الشاملة موضع اهتمام بالغ لدى أعضاء فريق المهمات. ولذا فقد طلب من اليونيدو أن يبادر بتشكيل مجموعة عمل من أعضاء فريق المهمات المعنيين بهذه القضية بغرض استكشاف الطرق التى تكفل دمج التنمية الصناعية والزراعية والريفية فى المشروعات والبرامج والخطط الشاملة الهادفة الى تحقيق الاصلاح الزراعى والنهوض بالمستوى المعيشى للسكان فى المناطق الريفية. وقد قبلت اليونيدو الطلب بتشكيل هذه المجموعة .

البيئة: مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة: الدورة الخامسة عشرة

٣٨ - عقد مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة دورته الخامسة عشرة فى نيروبى فى الفترة ١٥-١٩٨٩/٥/٢٦. وقد مثلت المنظمة فى الدورة وشاركت بفعالية فى أعمالها. ووافق مجلس ادارة البرنامج على ٤٦ قرارا، منها قرارات تهم المنظمة بصورة مباشرة .

٣٩ - القرار ١/١٥ وهو بعنوان "تعزيز دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة وفعاليته" شدد على ضرورة جعل مجلس الادارة أكثر فعالية وكفاءة كيما يتسنى له تصريف مهامه التنسيقية والتحفيزية. وقد قرر مجلس الادارة فى هذا الشأن تفويض هيئة أمانة دورته الخامسة عشرة أن تجتمع، على أساس تجريبى، مع مكاتب الأجهزة النظيرة فى الوكالات المتخصصة وبقية أجهزة منظمة الأمم المتحدة لارساء أسس علاقات تعاونية وايجابية بقدر أكبر .

٤٠ - ووافق مجلس ادارة البرنامج، فى ذات القرار، على تحديد مبلغ ١٠٠ مليون دولار كرقم مستهدف للمساهمات فى صندوق البيئة بحلول عام ١٩٩٢. وكان مستوى الصندوق، فى الماضى، يقارب مبلغ ٣٠ مليون سنويا. اذ بالاضافة الى تخصيص مبلغ ٦٨ مليون دولار لبرنامج أنشطة صندوق البيئة فى الفترة ١٩٩٠/١٩٩١، ووفق على رصد اعتمادات تكميلية قدرها ٣٥ مليون دولار لبرنامج الأنشطة التكميلية. وتعنى هذه المبالغ مضاعفة الاعتمادات المخصصة للأنشطة فى ١٩٩٠/١٩٩١ بقرابة المرتين بالمقارنة مع مستواها فى الفترة ١٩٨٨/١٩٨٩ .

٤١ - كذلك قرّر مجلس الادارة، فى ذات القرار، أن تنصب جهود برنامج الأمم المتحدة للبيئة على عدد من المجالات المختارة، كما دعا المجتمع الدولى الى تركيز جهوده على هذه المجالات وهى: (أ) حماية الغلاف الجوى من طريق التصدى للتغييرات المناخية وارتفاع درجة الحرارة فى العالم، واستنفاد طبقة الأوزون والتلوث الجوى عبر الحدود، (ب) حماية نوعية موارد المياه العذبة، (ج) حماية المحيطات والمناطق الساحلية ومواردها، (د) حماية موارد الأراضى من طريق مكافحة تدمير الغابات والتصحر، (هـ) صيانة التنوع البيولوجى، (و) الادارة البيئية السليمة للمخلفات الخطرة والمواد الكيماوية السامة، (ز) حماية الأحوال الصحية للبشر ومستواهم المعيشى، وخاصة المحيط الذى يعيش ويعمل فيه الفقراء، من تأثيرات التدهور البيئى. ويجدر الاشارة الى أن الأنشطة الجارية للمنظمة، والعديد منها يجرى تنفيذه منذ زمن طويل، ترتبط بالكثير من هذه المجالات .

٤٢ - وفى معرض توضيح موقف مجلس الادارة ازاء التنمية القابلة للاستمرار، حسبما ورد فى ملحق قرار المجلس رقم ٢/١٥ عن "تنفيذ القرارات ذات الأهمية المباشرة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة التى وافقت عليها الجمعية العامة فى دورتيها الثانية والأربعين

والثالثة والأربعين، والمجلس الاقتصادى والاجتماعى فى دورتيه خلال ١٩٨٧ و ١٩٨٨" ، ذكر المجلس أن التنمية القابلة للاستمرار لا تنطوى على انتقاص بأى شكل من الأشكال من السيادة القطرية، ولا تمثل أى شكل جديد من أشكال المعونة أو التمويل الانمائى المشروط، وهى تعنى صيانة قاعدة الموارد الطبيعية التى تستند اليها استمرارية الحيوية الايكولوجية والنمو الاقتصادى، وترشيد استخدام هذه الموارد وتعزيزها .

٤٣ - وكان اقتراح عقد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية واحدا من موضوعات النقاش الهامة أثناء الدورة. وقرر مجلس الادارة (القرار ٣/١٥) أن يقدم للدورة الرابعة والأربعين للجمعية العامة، من خلال المجلس الاقتصادى والاجتماعى، وجهات نظره مترافقة مع عناصر قرار بشأن عنوان المؤتمر المقترح وموعد انعقاده ونطاقه وأهدافه ومضمونه، وعملية الاعداد له. وأوصى المجلس بأن يعقد المؤتمر المذكور فى يونيو/حزيران ١٩٩٢ تحت عنوان "مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية"، وأن تكون القضايا التى سيبحثها المؤتمر هى القضايا التى حددت كمجالات ينبغى لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يركز عليها جهوده. ويمكن للمنظمة، اذا ما وافقت الجمعية العامة على هذا الاقتراح، أن تضطلع، من وجهة النظر الفنية، بدور رئيسى فى الاعداد لعقد هذا المؤتمر بقدر ما تسمح به الموارد المالية والبشرية .

٤٤ - واقترح أن يكون مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وعلى أساس مفتوح، اللجنة الحكومية الدولية للاعداد لعقد المؤتمر، وأن يكون مقر أمانة المؤتمر فى جنيف. ودعيت أجهزة ومنظمات وبرامج منظومة الأمم المتحدة الى المساهمة الكاملة فى المؤتمر والاعداد له، بما فى ذلك تقديم مشورة الخبراء واعارة الموظفين .

٤٥ - وقد ناقش المجلس الاقتصادى والاجتماعى هذه المسألة بصورة مستفيضة بعض الشئ أثناء دورته العادية الثانية فى ١٩٨٩. وكشفت المداولات عن وجود بعض الاختلاف فى وجهات النظر بصدد بعض البنود المحددة فى قرار مجلس الادارة رقم ٣/١٥. وانحصرت هذه الخلافات، بصورة أساسية، فى (١) اعطاء مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة دور اللجنة التحضيرية للمؤتمر (حيث أشار الكثير من المندوبين الى أنهم يحبذون أن تقوم بهذا الدور اللجنة العامة للجمعية العامة)، (٢) وايجاد التوازن للمحور الموضوعى للمؤتمر بين البيئة والتنمية. ونظرا لتعذر الوصول الى اتفاق فى هذا الشأن، وافق المجلس الاقتصادى والاجتماعى على قرار اجرائى يحيل بموجبه القرار ٣/١٥ لمجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، مصحوبا بوجهات نظر المجلس الاقتصادى والاجتماعى وتعليقاته، الى الجمعية العامة فى دورتها الرابعة والأربعين للنظر فيه واتخاذ ما تراه مناسبا بشأنه.

٤٦ – ووفقا لقرار الجمعية العامة رقم ١٩٦/٤٣، قدمت المنظمة وجهات نظرها بشأن نطاق المؤتمر المقترح وأهدافه ومضمونه. وترد هذه الآراء فى تقرير الأمين العام عن مسألة عقد مؤتمر للأمم المتحدة عن البيئة والتنمية (الوثيقة A/44/256 Add. 1 & 2) الذى سيعرض على الجمعية العامة للأمم المتحدة أثناء دورتها الرابعة والأربعين .

٤٧ – وثمة مسألة أخرى تهم المنظمة بوجه خاص ويرد ذكرها فى قرار مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة رقم ١٥/٢٤ عن " الزراعة القابلة للاستمرار"، والذى يوصى فيه مجلس الادارة بعقد اجتماع مشترك بين المنظمة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة عن الزراعة القابلة للاستمرار فى اطار مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية المقترح عقده فى ١٩٩٢، وذلك، ضمن جملة أمور أخرى، بغرض صياغة استراتيجية عالمية للزراعة القابلة للاستمرار. والهدف من هذه الاستراتيجية هو توجيه السياسات الزراعية على الصعيدين القطرى والدولى بغرض تشجيع المزارعين على تبنى الأساليب الزراعية القابلة للاستمرار من وجهة النظر الايكولوجية، والتى تؤدى، ضمن جملة أمور أخرى، الى النهوض بالمستوى المعيشى للفقراء فى الريف. وقد بدأت المشاورات الأولية بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمة بشأن هذا الاجتماع المشترك .

٤٨ – كما أن مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، فى قراره رقم ١٥/٣٠ بعنوان " الادارة البيئية السليمة للكيمائيات" ، وخاصة المواد المحظورة والتى تفرض عليها قيود مشددة فى التجارة الدولية" دعا "مؤتمر المنظمة الى اقرار اجراءات تضمن، بصورة مساوية، حماية الانسان والبيئة فيما يتصل بالمبيدات الخاضعة لمبدأ الموافقة المسبقة عن علم" . وأشار القرار الى أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمة يواصلان، معا، وضع اجراءات تطبيق مبدأ الموافقة المسبقة عن علم، حريصين فى ذات الوقت على أن تأتى صياغة هذه الاجراءات بصورة متكاملة وبدون ازدواجية فيما بينها. وقد ظل البرنامج والمنظمة، وسيظلان، على اتصال وثيق بشأن صياغة أشكال وضع هذه الاجراءات موضع التطبيق. وللحصول على مزيد من المعلومات المتعلقة بمبدأ الموافقة المسبقة عن علم يرجى الاطلاع على وثيقة المؤتمر C 89/20 .

٤٩ – وبالنظر الى الجهود التى تبذلها المنظمة والبرنامج فى سبيل تنسيق وضع اجراءات تطبيق مبدأ الموافقة المسبقة عن علم، لابد من أن تستند الأنشطة التى تنفذها منظمات أسرة الأمم المتحدة الأخرى فى نفس هذا المجال الى تعاون ومشاورات وثيقة فيما بينها تحاشيا لحدوث الازدواجية، ولضمان تنسيق التوجيه المقدم للحكومات فى هذا الصدد .

٥٠ – وعلى سبيل المثال أصدر مجلس الجات قرارا فى اجتماعه الذى عقد فى ١٩٨٩/٧/١٩، يوافق فيه على انشاء مجموعة عمل مختصة بتصدير السلع المحظورة محليا والمواد الخطرة الأخرى. وفى ضوء التزامات الجات ومبادئها، ومع مراعاة أعمال المنظمات الدولية الأخرى فيما يتعلق بهذه السلع والمواد، سوف تبحث مجموعة العمل فى الجوانب المتصلة بالتجارة التى يحتمل ألا تكون قد عولجت بشكل كاف .

٥١ - وتواصل منظمة العمل الدولية اعداد اتفاقية عن اجراءات السلامة الخاصة باستخدام الكيمائيات فى أماكن العمل، والتى تنطبق على جميع الكيمائيات، بما فيها المبيدات والكيمائيات الزراعية الأخرى. وتشكل هذه الأنواع الأخيرة قرابة ٥٠ فى المائة من أنواع الكيمائيات التى تغطيها الاتفاقية، وتتضمن اتفاقية منظمة العمل الدولية المقترحة عددا من الأحكام التى تشابه الأحكام الواردة فى مدونة السلوك الدولية عن توزيع المبيدات واستخدامها، وان كانت أقل تحديدا عنها فى بعض الحالات. وتواصل المنظمة اتصالاتها مع منظمة العمل الدولية حرصا على ضمان التكامل فى الأعمال التى تضطلع بها المنظمتان فى هذا المضمار. ومن المنتظر أن يعرض النص النهائى للاتفاقية على مؤتمر منظمة العمل الدولية لاقراره فى دورته العادية المقبلة فى ١٩٩٠ .

٥٢ - وكان أمام المجلس الاقتصادى والاجتماعى أثناء دورته العادية الثانية تقرير الأمين العام عن الحماية من المنتجات الضارة بالصحة والبيئة (E/1989/78) ، الذى يتضمن عرضا موجزا للعديد من التوصيات بشأن تعزيز القائمة الموحدة للمنتجات التى حظر استهلاكها و/أو بيعها، أو سحبت من التداول أو فرضت عليها قيود مشدّدة، أو لم توافق عليها الحكومات. وقد أشير فى هذه الوثيقة الى ما تقوم به المنظمة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة فيما يتعلق باجراءات تطبيق مبدأ الموافقة المسبقة عن علم .

٥٣ - ومن قرارات مجلس الادارة التى تهم المنظمة بوجه خاص القرار رقم ٣٤/١٥ بعنوان " اعداد وثيقة قانونية دولية عن التنوع البيولوجى فى العالم". وقد طلب المجلس، فى قراره، من المدير التنفيذى أن يدعو، بالتعاون الوثيق مع المنظمات الدولية الملائمة الأخرى بما فيها المنظمة واليونسكو، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية والمجلس الدولى للموارد الوراثية النباتية والاتحاد الدولى لصيانة الطبيعة والموارد الطبيعية، الى عقد دورات عمل اضافية لمجموعة العمل الخاصة بالخبراء المختصين بالتنوع البيولوجى. وفوض مجلس الادارة المدير التنفيذى أن يدعو، عند انتهاء مجموعة العمل من مهمتها، الى عقد مجموعة عمل خاصة بالخبراء القانونيين والفنيين توكل لها صلاحية التفاوض بشأن وثيقة قانونية دولية من أجل صيانة التنوع البيولوجى فى العالم .

٥٤ - وتعد جهود المنظمة، بما فيها الوثيقة القانونية (التعهد الدولى للموارد الوراثية النباتية فى المنظمة)، والأعمال التى تضطلع بها المنظمة فى مجالى الموارد الوراثية الحيوانية والحرجية، ذات أهمية مباشرة فى صياغة أى وثيقة قانونية عن التنوع البيولوجى فى المستقبل .

٥٥ - ويجدر التذكير بأن مجلس المنظمة كان قد أعرب عن قلقه حيال كثرة المبادرات وتعددها فى مجال صيانة واستخدام الموارد الوراثية النباتية والتنوع البيولوجى بوجه عام، وازاء احتمال تضارب الأنشطة فى هذا المجال، أو ازدواجيتها. كما لاحظ

المجلس مبادرة برنامج الأمم المتحدة للبيئة بوضع وثيقة قانونية دولية بشأن التنوع البيولوجى، وأكد ضرورة توحيد الجهود التى تبذلها المنظمة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة باعتبارهما وكالتين رائدتين فى منظومة الأمم المتحدة من أجل: (ا) ضمان التكامل والتضافر فى عمليهما فى هذا المجال، و (ب) ضمان التكامل والانسجام فى المفاهيم الخاصة بالحفاظ على التنوع البيولوجى، وضرورة توافر تنمية قابلة للاستمرار فى مجالى الزراعة والغابات (تقرير الدورة الخامسة والتسعون لمجلس المنظمة، الفقرة ٨٦ من الوثيقة CL 95/REP/1).

٥٦ - كذلك كانت التغييرات المناخية العالمية موضوع مناقشات هامة فى الدورة الخامسة عشرة لمجلس الادارة. وقد طلب المجلس، فى قراره رقم ٣٦/١٥ " التغييرات المناخية العالمية" ، الى المدير التنفيذى أن يبدأ، بالتعاون مع الأمين العام لمنظمة الأرصاد الجوية العالمية، فى الاعداد لاجراء مفاوضات بشأن اتفاقية اطارية عن التغييرات المناخية، مع الأخذ فى الاعتبار أعمال مجموعة الخبراء الحكومية الدولية المختصة بالتغييرات المناخية، وغيرها من الاجتماعات الدولية الأخرى عن هذا الموضوع .

٥٧ - وقد شاركت المنظمة، كما ذكر فى وثيقة المجلس CL 95/17 ، فى اجتماعات مجموعة الخبراء الحكومية الدولية المختصة بالتغييرات المناخية، وتابعت عن كثب أعمال مجموعتى العمل الثانية والثالثة التابعتين لها: وسوف تشارك المنظمة مع هاتين المجموعتين فى اعداد ورقتين، واحدة عن الروابط بين تدمير الغابات والتغييرات المناخية، والأخرى عن تأثيرات التغييرات المناخية على الأمن الغذائى. وتسعى المنظمة الى تعزيز عملها الجارى فى دراسة التأثيرات المحتملة للتغيرات المناخية، وادخال برنامج فرعى جديد خاص بالمحافظة على الامكانيات من الموارد، فى برنامج العمل والميزانية للفترة المالية ١٩٩٠-١٩٩١ .

٥٨ - وبناء على قرارى الجمعية العامة رقمى ١٨٦/٤٢ و ١٨٧/٤٢، سوف تقدم الى الجمعية العامة فى دورتها الرابعة والأربعين، من خلال المجلس الاقتصادى والاجتماعى، نسخة منقحة من وثيقة مجلس المنظمة CL 94/6 "بعض جوانب سياسات المنظمة وبرامجها وميزانيتها وأنشطتها الرامية الى المساهمة فى ضمان التنمية القابلة للاستمرار" .

العلاقات مع مؤسسات التمويل الدولية

٥٩ - يقدم الدعم الاستشارى للبلدان النامية من خلال مركز الاستثمار فى المنظمة الذى استطاع، على مدى السنوات، أن يقيم علاقات عمل وثيقة مع مؤسسات التمويل متعددة الأطراف التى تقدم القروض للزراعة. ويتركز عمل المركز الأساسى فى مساعدة البلدان فى صياغة مشروعات الاستثمار المؤهلة للحصول على دعم تمويلى من وكالات الاقراض. ويتضمن

الفصل الثالث من استعراض البرامج الميدانية للفترة ١٩٨٨-١٩٨٩ (الوثيقة C 89/4) تحليلا وافيا لأنشطة المنظمة فى مجال الدعم الاستثمارى. ويرد أدناه موجز لآخر التطورات فى مؤسسات التمويل الكبرى. سواء داخل منظومة الأمم المتحدة أو خارجها، التى تهتم المنظمة .

٦٠ - وتبين الأرقام المبدئية لعام ١٩٨٨ أن الالتزامات متعدّدة الأطراف للزراعة تبلغ قرابة ٧ر٣ مليار دولار، مواصلة بذلك اتجاهها الهبوطى من ٧ر٨ مليار فى ١٩٨٧ و ٨ر٦ مليار فى ١٩٨٦. وهناك نحو ٣ر٨ مليار دولار من مبلغ ٧ر٣ مليار دولار المذكور، تمثل الالتزامات المقدمة للزراعة بشروط ميسرة، وهو رقم يقارب مستواها فى ١٩٨٧، حيث يرجع الانخفاض فى مجموع الالتزامات، بصورة أساسية، الى الانخفاض فى معدلات الاقراض "التجارى" من البنك الدولى لهذا القطاع .

البنك الدولى

٦١ - فى اثر الزيادة فى رأس المال العام للبنك الدولى أعيد تحديد أهداف البنك حتى يونيو/حزيران ١٩٩١. وتشمل هذه الأهداف الدعم المتواصل لعمليات التحول الهيكلى، مع التركيز بوجه خاص على تخفيف حدة الفقر وتعزيز الأمن الغذائى، تنمية الموارد البشرية، تعزيز دور وأداء القطاع الخاص، وصياغة برامج استثمارية تتفق مع مبادئ حماية، أو استعادة، البيئة القابلة للاستمرار. وقد أنشأ البنك، فى اطار هذه الأنشطة، برنامجا لمنح المساعدات الفنية بهدف مساعدة البلدان النامية فى صياغة السياسات والبرامج البيئية .

٦٢ - ولا تزال المفاوضات جارية بشأن تجديد موارد الاتحاد الدولى للتنمية، أو مرفق القروض الميسرة التابع للبنك الدولى. (ويغطى تجديد الموارد التاسع الفترة يوليو/تموز ١٩٩٠ - يونيو/حزيران ١٩٩٣). ومن المنتظر مواصلة هذه المفاوضات أثناء انعقاد الاجتماع السنوى للبنك الدولى فى سبتمبر/أيلول ١٩٨٩. وهناك، بالاضافة الى تجديد موارد الاتحاد، مبلغ ٣ر٨ مليار دولار من مدفوعات تسديد القروض السابقة من الاتحاد الدولى للتنمية، ستكون متاحة للبلدان التى يحق لها الحصول على قروض الاتحاد وذلك لتمويل مشروعاتها فى مجالات تخفيف حدة الفقر وتعزيز الأمن الغذائى وحماية البيئة. وثمة اهتمام خاص بمجال الأمن الغذائى، وهو مجال تعاون متواصل بين المنظمة والبنك .

٦٣ - وقد انتهت السنة المالية (٨٩) للبنك الدولى فى ١٩٨٩/٦/٣٠، وبلغ مجموع القروض التى ووفق عليها ٤ر٢١ مليار دولار (٢ر١٩ مليار فى ١٩٨٨)، منها ٤ر١٦ مليار دولار كقروض بشروط مشدّدة، و ٩ر٤ مليار دولار قروض من الاتحاد الدولى للتنمية. وبلغ نصيب القطاع

الزراعى فى السنة المالية ١٩٨٩ مقدار ٣ر٥ مليار دولار (١٦ فى المائة من المجموع)، بالمقارنة مع ٤ر٥ مليار دولار (٢٣ فى المائة) فى السنة المالية ١٩٨٨. ويشير هذا الانخفاض قلقا بالغا لدى البنك. وهناك فريق مهمات يجرى الآن دراسة لتحديد العوامل التى تسببت فى حدوث هذا الانخفاض، ويعد توصيات بهذا الشأن للادارة العليا للبنك .

٦٤ - ومن بين المشروعات الزراعية للبنك الدولى التى ووفق عليها فى السنة المالية ١٩٨٩، أعدت نسبة ٣٣ فى المائة بمساعدات من البرنامج التعاونى بين المنظمة والبنك الدولى وكان نصيبها ٢٥ فى المائة من مجموع القروض. وقد أكد البنك الدولى من جديد التزامه بالبرنامج التعاونى .

٦٥ - وفى السنة المالية ١٩٨٩ بلغ حجم الاستثمارات من طريق مؤسسة التمويل الدولى، وهى مرفق تابع للبنك الدولى يتولى تقديم التمويل المباشر لمشروعات الاستثمار الخاص فى البلدان النامية، مقدار ١ر٣ مليار دولار، أى بزيادة بنسبة ٣٠ فى المائة عن مقابلها فى السنة المالية ١٩٨٨. ولقد اشتركت مؤسسة التمويل الدولى والأراضى الواطئة فى انشاء حساب أمانة لتمويل مشروعات المساعدات الفنية. كما أنشئت خلال العام الماضى حسابات أمانة مماثلة مع الوكالات الثنائية من كندا وايطاليا والسويد والولايات المتحدة والمجموعة الاقتصادية الأوروبية .

٦٦ - وأكملت وكالة ضمان الاستثمارات متعدّدة الأطراف، التى أنشئت لمساعدة البلدان النامية فى جذب الاستثمارات الانتاجية الخارجية، عامها الأول من العمليات. وهناك مايربو على اثنى عشر طلبا لضمان الاستثمار قيد البحث الآن، بالاضافة الى ١٨ مشروعا للخدمات الاستشارية اكتمل العمل فيها أو جارية التشغيل .

الصندوق الدولى للتنمية الزراعية

٦٧ - تولى المنظمة اهتماما خاصا لتعاونها مع الصندوق الدولى للتنمية الزراعية، وهو اهتمام ينبع من التوجه الزراعى الخالص الذى ينتهجه الصندوق وهدفه الخاص فى تمويل المشروعات الانمائية الرامية الى زيادة الانتاج الغذائى، وتحسين المستويات التغذوية لصغار المزارعين وفقراء الريف وزيادة دخولهم .

٦٨ - وقد ووفق فى الدورة الخاصة لمجلس ادارة الصندوق الدولى للتنمية الزراعية، والتى عقدت فى يونيو/حزيران ١٩٨٩، على التجديد الثالث لموارد الصندوق بمقدار ٥٢٣ مليون دولار من أصل المبلغ المستهدف وهو ٧٥٠ مليون دولار .

٦٩ – وفى ١٩٨٨ وافق الصندوق على ٢٣ مشروعا بلغ مجموع قروضها ١٧٧ مليون من حقوق السحب الخاصة (أى ٢٣٠ مليون دولار)• وقد أعد نصف هذه المشروعات بمعاونة من مركز الاستثمار فى المنظمة •

٧٠ – ويتعاون الصندوق والمنظمة معا فى وضع تقنيات ذات مردودية للتكاليف للمسوحات الميدانية تهدف الى الوصول الى فهم أفضل لمصدر أسباب الفقر فى المناطق الريفية، والسبل الى التغلب عليها فى المناطق التى تشملها تدخلات مشروعات الصندوق• ومن الأمثلة الأخرى للتعاون القائم بين المنظمة والصندوق مشروع استثمارى يستند الى المشروع الاقليمى للمساعدات الفنية فى مجال المكافحة الوقائية للجراد فى شمال وغرب افريقيا• وقد أعد المشروع مركز الاستثمار فى المنظمة بمشاركة موظفين من قسم الانتاج النباتى ووقاية النباتات• ويواصل الصندوق الدولى للتنمية الزراعية جهوده من أجل حشد الدعم المالى من الجهات المتبرعة المختلفة • كما يظل التعاون وثيقا بين المنظمة والصندوق •

مصارف التنمية الاقليمية

٧١ – عقد الاجتماع السنوى لمجموعة مصرف التنمية الافريقى فى نيجيريا خلال مايو/أيار ١٩٨٩• وبلغ اجمالى القروض التى قدمها المصرف فى ١٩٨٨ مقدار ١٧٦ ٢ مليون دولار، وبلغ نصيب الزراعة منها ٤١٩ مليون دولار أو ١٩ فى المائة من المجموع (١٩٨٧: ٨٩٠ مليون دولار أو ٤٢ فى المائة)• وكان نطاق الاقراض للمشروعات محصورا بعض الشئ فى ١٩٨٨، وذلك الى حد كبير نتيجة التركيز على اعادة تنظيم الهياكل الاقتصادية فى معظم البلدان والقيود على الاقتراض الخارجى والانفاق العام •

٧٢ – وعقد الاجتماع السنوى لمصرف التنمية الآسيوى فى بكين فى مايو/أيار ١٩٨٩• وبلغ اجمالى القروض التى قدمها المصرف فى ١٩٨٨ مقدار ٣ر١ مليار دولار، كان نصيب الزراعة منها ٦٧٧ مليون دولار أو ٢١ فى المائة من المجموع (١٩٨٧: ٥٢٩ مليون دولار أو ٢٢ فى المائة)• وقد شهدت السنوات الأخيرة اعادة النظر فى التوجهات الأساسية لسياسات الاقراض لدى المصرف المتمثلة فى تمويل مجموعة عريضة من مشروعات القطاع العام، وذلك سعيا الى اعطاء المصرف دورا يتفق مع واقع الأحوال فى غضون العشر سنوات القادمة• ورأت مجموعة الخبراء الخارجية رفيعة المستوى، التى عينت فى ١٩٨٧ بغرض تقديم المشورة بشأن منهاج عمل المصرف فى التسعينات، أن الحاجة الكبرى لتدخلات المصرف هى فى مجال تخفيف حدة الفقر، والبيئة والخدمات الاجتماعية •

٧٣ – وعقد الاجتماع السنوى لمجلس محافظى مصرف التنمية الأمريكى خلال مارس/آذار ١٩٨٩ فى مدينة امستردام• ولقد أمكن، فى اثر جمود دام لنحو ثلاث سنوات، الموافقة على زيادة

رأس مال المصرف بمقدار ٢٦ر٥ مليار دولار (منها ٢٢ر٥ مليار كموارد مفتوحة للقروض للفترة ١٩٩٠-١٩٩٣)• وفى ١٩٨٨ انخفض حجم القروض المصدق بها من المصرف، وذلك للسنة الخامسة على التوالى (من ٣ر٦ مليار دولار فى ١٩٨٤ الى ٢ر٤ مليار فى ١٩٨٧ و ١ر٦ مليار فى ١٩٨٨)، فى حين تراجع الاقراض للزراعة من ٥٦٢ مليون دولار فى ١٩٨٧ الى ٣٥١ مليون فى ١٩٨٨• ومع ذلك ساد الاجتماع التفاؤل بأن تجدد الثقة الدولية فى مصرف التنمية الأمريكى حرى بأن يعكس مسار هذه الاتجاهات• وقد أوصى تقرير اللجنة الخارجية رفيعة المستوى، التى شكلت لاستعراض أنشطة مصرف التنمية الأمريكى، بتعجيل وتيرة الافراج عن القروض، وتطبيق نظام القروض القطاعية استنادا الى السياسات، والتركيز على الاقراض للقطاع الخاص وتشجيع الصادرات وحماية البيئة، واجراء اصلاحات أساسية فى الهيكل الداخلى للمصرف وتنظيمه واجراءاته •

٧٤ - وتبدو آفاق التعاون بين المنظمة ومصارف التنمية الاقليمية فى المستقبل عرضة للتقلبات• ومن المحتمل، فى ظل نفاد موارد صندوق التنمية الافريقى الذى يقدم القروض بشروط ميسرة، أن يتركز العمل على تكوين سلسلة من المشروعات الجاهزة انتظارا للتجديد المقبل لموارد الصندوق لتغطية الفترة ١٩٩١-١٩٩٤• وفى اقليم آسيا ثمة تراجع نسبى فى أهمية القطاع الزراعى بالنسبة للكثير من الاقتصاديات• فالكثير من البلدان باتت لا تحتاج، أو لا ترغب، فى استخدام قدر كبير من الخبرات الفنية الدولية فى اعداد المشروعات الزراعية، بينما يعتبر بعضها الآخر غير مؤهل للحصول على القروض "الميسرة" فى اطار صندوق التنمية الآسيوى، أو أنها راغبة عن الاقتراض بشروط مشددة لأغراض القطاع الزراعى• أما بالنسبة لأمريكا اللاتينية فمن المنتظر أن تؤدى عملية اعادة التنظيم الجارية فى مصرف التنمية الأمريكى الى خلق اطار ادارى موات يكفل اعادة تنشيط التعاون مع المصرف •

صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الانتاجية

٧٥ - تواصل المنظمة تعزيز التعاون القائم مع صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الانتاجية الذى يدعم المشروعات الصغيرة فى البلدان النامية فى غالب الأحيان من طريق تقديم المساعدات الفنية الممولة من برنامج الأمم المتحدة الانمائى• وتتولى المنظمة الآن مسؤولية اعداد قرابة ٨٠ فى المائة من المشروعات الزراعية لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الانتاجية •

أنشطة مركز الاستثمار فى المنظمة خلال الخمس سنوات الماضية

٧٦ - بلغ عدد المشروعات المعانة من مركز الاستثمار فى المنظمة التى ووفق على تمويلها فى كل سنة من السنوات الخمس الماضية قرابة ٤٠ مشروعا• ويقدر اجمالى

الاستثمارات المرتبطة بهذه المشروعات بنحو ١ر١٠ مليار دولار، منها قروض دعم من المصادر الخارجية بمقدار ٨ره مليار، ووفرت البلدان المستفيدة المبالغ المتبقية. ويبين الجدول أدناه عدد المشروعات فى القطاع الزراعى التى صيغت بمساعدة من مركز الاستثمار ووافقت على تمويلها وكالات الاقراض الرئيسية المتعاونة مع المنظمة .

١٩٨٤-١٩٨٨	المشروعات		القروض	
	عددها	نسبة مئوية (١)	دولار	نسبة مئوية (١)
البنك الدولى / الاتحاد الدولى للتنمية (سنوات مالية)	٨٨	٣٠	٣ ٣٤٨	١٨
الصندوق الدولى للتنمية الزراعية (٢) (سنوات تقويمية)	٤٤	٥١	٣٧٦	٤٩
مصرف التنمية الافريقى (٢) (سنوات تقويمية)	٢٨	٥٠	٤٠٣	٣١
مصرف التنمية الآسيوى (سنوات تقويمية)	١٢	١٤	٦١٠	١٨
مصرف التنمية الأمريكى (سنوات تقويمية)	٣	٥	٥٣	٢
صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الانتاجية (٣)	١٤	٤٢	٢٦	٤٥

---

(١) تمثل نصيب المؤسسات المختلفة من مجموع القروض والمشروعات الموافق عليها للقطاع الزراعى .

(٢) تقتصر على المشروعات التى بادر بها الصندوق الدولى للتنمية الزراعية ومصرف التنمية الافريقى وحدها، ويستبعد منها مشروعات التمويل المشترك مع مؤسسات أخرى .

(٣) بدءا من عام ١٩٨٥ نظرا لأن التعاون المنتظم بين المنظمة وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الانتاجية لم يبدأ الا فى منتصف ١٩٨٤ .

تصفية الاستعمار والمسائل المرتبطة به

٧٧ - أحيط مجلس المنظمة علما، فى دورته الرابعة والتسعين التى عقدت فى نوفمبر/تشرين الثانى ١٩٨٨، بالتطورات المتعلقة بتصفية الاستعمار والمسائل المرتبطة به، وذلك من خلال الوثيقة CL 94/12 (الفقرات ٢٣٨-٢٤١) .

٧٨ - اتخذت الجمعية العامة، فى دورتها الثالثة والأربعين فى ١٩٨٨، مثلما فعلت من قبل فى الدورات الماضية، العديد من القرارات بشأن تصفية الاستعمار. ومن أمثلة هذه القرارات، القرار رقم ٤٥/٤٣ بشأن تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، والقرار ٣٠/٤٣ المتعلق بتنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة للاعلان المذكور، والقرار ٤٦/٤٣ بشأن نشر المعلومات عن تصفية الاستعمار، والقرار ٤٧/٤٣ عن العقد الدولى من أجل ازالة الاستعمار، والقرار ٢٦/٤٣ الذى يعالج قضية ناميبيا .

٧٩ - وبوجه خاص يطلب القراران ٤٥/٤٣ و ٣٠/٤٣ من الوكالات المتخصصة، ضمن جملة أمور أخرى، أن تواصل تقديم كل المساعدات المعنوية والمادية الممكنة الى الشعوب المستعمرة التى تكافح فى سبيل حريتها، واضعة فى اعتبارها أن تلبى احتياجاتها العاجلة وأن تهيئ لها الظروف الملائمة للتنمية بعد أن تنال استقلالها، وكذلك مساعدة الدول المستقلة حديثا والدول الناشئة لتمكينها من تحقيق استقلال اقتصادى حقيقى. وبناء على طلب الأمين العام، وفقا لما نص عليه القرار ٣٠/٤٣، قدمت المنظمة المعلومات للأمم المتحدة عن الأنشطة التى تضطلع بها فى سبيل تنفيذ الاعلان المذكور .

٨٠ - وأعلنت الجمعية العامة، فى قرارها ٤٧/٤٣، الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٠ باعتبارها العقد الدولى من أجل ازالة الاستعمار، وطلبت من الأمين العام أن يقدم للجمعية العامة فى دورتها الرابعة والأربعين (١٩٨٩)، تقريرا يمكن الجمعية العامة من بحث واقرار خطة عمل ترمى الى أن يتواكب مقدم القرن الحادى والعشرين مع قيام عالم حر خال من الاستعمار .

٨١ - ويحث القرار ٢٦/٤٣، ضمن جملة أمور أخرى، الوكالات المتخصصة على أن تقدم مساعدات مادية متواصلة ومتزايدة الى اللاجئين من ناميبيا الذين اضطروا الى النزوح الى دول خط المواجهة المجاورة .

٨٢ - وفى أعقاب اصدار مجلس الأمن لقراره رقم ٦٣٢ (١٩٨٩) المؤرخ ١٦ فبراير/شباط ١٩٨٩، بشأن مسألة ناميبيا، وجه الأمين العام رسالة الى المدير العام يطلب فيها تعاون المنظمة بوجه خاص أثناء الفترة الانتقالية لاستقلال ناميبيا. وقد أكد المدير العام فى رده تعاونه الكامل فى هذا الشأن مواصلة لما تضطلع به المنظمة من أنشطة، فى مجال اختصاصاتها، فى سبيل دعم شعب ناميبيا .

٨٣ - وتشارك المنظمة، علاوة على مشاركتها فى تنفيذ برنامج الأمم المتحدة لبناء الدولة الناميبية، فى نشاطين هامين خلال الفترة الانتقالية الحالية. ففى الوقت الحاضر هناك بعثتان أوفدتهما المنظمة، بتمويل من برنامج الأمم المتحدة الانمائى، لاستقصاء أوضاع قطاعات الزراعة والتنمية الريفية ومصايد الأسماك بهدف تحديد الاحتياجات العاجلة فى هذه القطاعات، واعداد خيارات السياسات التى يمكن أن تستفيد منها الحكومة التى تكون قد تولت المسؤوليات حديثا. كذلك تشارك المنظمة فى صياغة واعداد برنامج لاعادة تأهيل العائدين والنازحين الناميبيين. ويعتزم تنفيذ العنصر الزراعى لهذا البرنامج اعتمادا على الموارد الذاتية للمنظمة والموارد من خارج الميزانية.